

إئتلاف النقابة تنتفض ورقة المياه

النقابة تنتفض لانقاذ قطاع المياه في لبنان وتطالب بتأمينها كما ونوعا

مقدمة

ترتكز فلسفة الاصلاح الاقتصادي للحكومات المتعاقبة منذ اتفاق الطائف على تغيير جذري لدور الدولة في المنطق الاقتصادي والمنطق السياسي الاجتماعي معا:

• المنطق الاقتصادي

يلغي دور الدولة كليا في قطاعات الخدمات العامة من كهربا ومياه واتصالات وتعليم وصحة وغيرها من الخدمات عبر أهمال كل الوزارات والمؤسسات العامة وتحويل عملها لخدمة شركاتها الخاصة التابعة لها والتي فعليا تسيطر على الاعمال الاساسية الكبيرة في كل هذه القطاعات.

• المنطق السياسي

عملت وتعمل الزمرة الحاكمة على تسهيل اعمال شركاتها الخاصة التابعة لها والتي تاخذ حصة الاسد من المشاريع التي تلبى حاجات المواطنين من الخدمات العامة واحتياجات العيش والبقاء. فلسفة هذا المنطق السياسي تقوم على ان ليس للشعب حقوق طبيعية ومكتسبات، وتحويل هذه الخدمات الى سلعة تجارية يحصل عليها من يملك ثمنها.

هذه الاستراتيجية ادت الى ما نحن عليه من واقع انهيار عام في كل هذه القطاعات الخدمائية بما فيها قطاع المياه.

وقائع قطاع المياه في لبنان

لاعطاء هذا الموضوع حقه من البحث يجب علينا المرور بمجموعة ملفات ومعطيات ولو بالعناوين العامة لضيق المجال بورقة مختصرة:

١- ملف واقع الموارد المائية في لبنان.

٢- ملف الميزان السنوي للمياه والموارد الفعلية.

٣- ملف حاجات لبنان والميزان السنوي للمياه والموارد الفعلية ففي فترة الشحائح من تموز الى تشرين الدول تقدر حسب دراسات الادمم المتحدة ومجلس الانماء والاعمار ووزارة الطاقة:

- حاجات المياه الشفة تقدر بحوالي ٤٨٨ مليون متر مكعب

- حاجات الصناعة في هذه الفترة تقدر بحوالي ١١٧ مليون متر مكعب

- اما حاجات الري تقدر بحوالي ١٣٥٠ مليون متر مكعب

- اما الموارد في هذه الفترة لا تزيد عن ٢٩٥ مليون متر مكعب فيكون العجز المائي ١٦٦٠

مليون متر مكعب . حيث يتبين من هذه الارقام الوضع الماساوي في قطاع المياه.
٤- ملف نوعية المياه . التلوث في كل مصادرها من نهر الليطاني الى نبع جعيتا المغزى بيروت بالمياه الى كل المناطق حيث تبين الدراسات تلوثها الكامل وقد اصبحت تشكل خطر على حياة الناس . وتجمع كل الدراسات بانه لا يوجد في لبنان مياه صالحة للشفة او الري او اي استعمال اخر.

٥- ملف معالجة المياه في لبنان من المواضيع المعقدة جدا وتحتاج الى خطة شاملة غير موجودة.

٦- ملف تامين مصادر جديدة للمياه اكثر تعقدا وضائع في المتاهات السياسية والمناطقية.

٧- ملف الاستفادة من كل المجالات للحفاظ على مواردنا المائية الداخلية وحقوقنا الضائعة في المياه الدولية في الانهر المشتركة.

٨- حقوقنا في مياه الوزاني الحصباني والاطماع الاسرائيلية ومحاولة السطو عليها.
كل هذه الملفات بالخطوط العريضة تحتاج الى دراسات معمقة وحلول جذرية وخطة شاملة للخروج من هذا الوضع النهياري في قطاع المياه.

يجب التاكيد والضرورة على فتح هذه الملفات، والكشف عن الهدر في المال العام والمحاصصات والسمسرات والسرقات والحلول الطائفي للمشاريع المنفذة في بناء السدود وهدر المال العام بدون جدى اقتصادية ملحوظة . وكذلك من فتح ملفات مشاريع معالجة المياه وغيرها والمطالبة باحالة جميع هذه الملفات للتدقيق المالي الجنائي والقضائي ومحاسبة كل من اهدر وسرق اموال الدولة واعادتها الى الخزينة العامة.

النقابة تنتفض تقترح الخطوط العريضة والحلول الضرورية في قطاع المياه

١- تاهيل شبكات التوزيع وانشاء شبكات جديدة لتخفيف الهدر الذي يتعدى ال ٥٠٪ في بعض الشبكات وخاصة في بيروت ، ومنع التعدي وسرقة المياه . واعتبار الهدر والتعدي وسرقة المياه هو هدر للمال العام يجب عل الجهات المعنية ان تفرض القانون واخذ الاجراءات اللازمة بحق المرتكبين.

٢- زيادة الكميات المتوفرة بانشاء السدود على الانهر الدولية حيث تبين الدراسات الفنية بان على انهر الحصباني والوزاني والعاصي. والنهرالكبير الجنوبي يمكن انشاء ٧ سدود بسعة اجمالية حوالي ٣٣٠ مليون متر مكعب.

كما من الضرورة ، دراسة انشاء السدود على الجبال الغربية اخذين بعين الاعتبار الطبيعة الجيولوجية التي تشكل حوالي ٧٠٪ منها صخور كارستية ذات فراغات كبيرة وعميقة مما يزيد كلفة انشاء السدود بشكل خيالي بدون اية جدوى اقتصادية مثال على ذلك سد شبروح والجنة وما خطط لمشروع سد بسري . لذا دراسات الجدوي الاقتصادية والفنية هي الحكم وليس سياسات التحاصص الطائفية والمناطقية التي تستخدم حتى الان بمشاريع السدود الجبلية بهدف السمسرة وهدر المال العام للاسباب ضيقة لمصالح سياسية. فالاجدى التوجه نحو السدود والبحيرات الترايبية للري وتغذية المياه الجوفية في هذه المناطق من الامطار والثلوج .

٣- العمل الجاد على الاستفادة من حصة لبنان في الانهر الدولية وتطبيق الانظمة والقوانين الدولية التي ترعاها وخاصة الاتفاقيات التي ابرمت مع سوريا والعمل على تنفيذ السدود على نهر العاصي والنهر الكبير الجنوبي.

٤- منع محاولات العدو الاسرائيلي السطو على مياها والاسراع بتنفيذ السدود على نهر الليطاني سد الخردلي ومشروع والمشروع الزراعي في الجنوب وسدود ، ٨٠٠ ومشروع منسوب + ٢٢٠ لتامين المياه الى بيروت وضواحيها ومشاريع الوزاني والحاصباني.

٥- زيادة كميات المياه الجوفية في فصل الشتاء بوسائل ضخ المياه السطحية وذوبان الثلوج الى الخزانات الجوفية والاستفادة منها كمصدر اساس من مصادر المياه في لبنان . فحسب تقرير الامم المتحدة لبنان يملك ١,٥ مليار متر مكعب في المياه الجوفية يمكن الاستفادة منها وسد القسم الاكبر من حاجاته المائية.

٦- الاستفادة من ينابيع المياه العذبة المتسربة الى البحر في منطقة شكا وصور وغيرها من المناطق حيث تظهر الدراسات وجودها.

٧- تشجيع التخزين الفردي البلدي والفردي في المناطق الريفية.

٨- تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي واستعمالها لري الاشجار المثمرة ، مما يوفر كميات كبير من المياه لسد قسما وفيرا من حاجات الري الزراعي.

٩- الاستفادة من امكانيات استدرار الامطار اصطناعيا خلال فصل الشتاء اذا الكميات المتساقطة لا تكفي الحاجات لزيادة كمية الهطول عند الضرورة وهذه الطريقة تستعمل في العديد من البلدان.

١٠- حماية الاحراج واعادة تشجير الجبال وزيادة المساحات المزروعة مما يزيد كمية الامطار ويخفف سيول المياه السطحية.

١١- مراقبة هدر المياه واستعمال الوسائل الحديثة للري كالرش او الري بالنقطة مما يوفر كميات ملحوظة من المياه.

١٢- وضع سياسة ارشادية للحفاظ على المياه والتقنين من استعمالها ومراقبة تراخيص حفر الدبار وتوزيع المياه بشكل عادل وليس بالمحسوبية والعلاقات الشخصية.

١٣- تاهيل وتنظيم قطاع المياه واعطائه الامكانيات الفنية والمالية اللازمة كي يستطيع مواكبة متطلبات الخدمة العامة والتخلص من ازدواجيات القرارات والتشردم الاداري وتطوير القوانين المرعية الاجراء والعمل على تطبيقها.

١٤ - تاهيل مؤسسات المياه في جميع المناطق فنيا من الكادر الاساسي والتجهيزات ، الكادرات التنفيذية للقيام باعمال الصيانة والتشغيل وتامين مياه الشفة للمواطنين ومياه الري للزراعة والصناعة والادلاع عن سياسات بيع هذا القطاع الى القطاع الخاص والحفاظ على حقوق الناس بالمياه الصالحة.

نوعية المياه في لبنان

كل الدراسات تبين بان مياه لبنان تتعرض الى كمية كبيرة من الملوثات التي تشكل خطرا جديا على نوعيتها ، ولا بد من اخذ التدابير السريعة لوقف هذا الاجرام بحقد مياها الطبيعية والحفاظ عليها ، اهم التدابير:

١- نود التاكيد بان مياه الصرف الصحي في لبنان هي الملوث الاساسي للمياه السطحية والجوفية . لابد باقصى سرعة ودون مهاترات سياسية وطائفية وسمسارات تنفيذ مخطط محطات المعالجة والتنقية للمياه المبتذلة وعلى جميع الدراضي اللبنانية وربطها بشبكات صرف صحي . ومنع تصريف المياه المبتذلة الى الهوات والتشققات والديار ذات القعر المفقود والوديان ومجري الانهر ، ومنع استخدام الجور الصحية العامة والخاصة.

٢- معالجة النفايات الصلبة المنزلية بفرزها في معامل فرز خاصة واعادة تدوير بعض مكوناتها والقليل المتبقي تحويلها،الى مطامر لانتاج الاسمدة العضوية.

٣- معالجة النفايات الطبية خاصة السامة منها في اطار المراكز الطبية بوسائل حديثة غير مضره في الصحة العامة.

٤- معالجة نفايات المسالخ والملحاح المداجن في مراكز خاصة لها ومنع رميها في المكبات العامة والوديان ومجري الانهر.

٥- فرض رقابة صارمة على المنشآت الصناعية واجبارها على معالجة نفاياتها ضم حرمها بفرز النفايات الصلبة والسائلة خاصة السامة منها ومنعها من رميها في المكبات العامة وتطبيق القانون اللبناني الذي يمنع المصانع والمعامل الغذائية ومحطات الوقود والمستشفيات والمزارع والديارات بتصريف مياها ووصلها بشبكة الصرف الصحي الا بعد معالجتها وتنقيتها بواسطة محطات خاصة في كل مصنع ومعمل ومؤسسة مهما كان نوعها وحجمها.

٦- ارشاد المزارعين على كيفية استعمال الاسمدة الزراعية والمبيدات من حيث النوعية والكمية ومنع استخدام بعض الاسمدة والمبيدات التي يحرم استعمالها عالميا لانها تلوث المياه بمواد سامة وخطرة على الصحة العامة والبيئة.

خلاصة مشكلة المياه في لبنان

ان صلب مشكلة المياه في لبنان تعود الى المنهجية المتبعة منذ تسعينات القرن الماضي بحل الامور دون خطة شاملة لقطاع المياه ، فحلت الامور والمشاريع بالتناش وكل حسب نصيبه من جبنه المحاصصة . المشكلة في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من يتخذه ، ولمصلحة من ، فلطالما لم يتامن لقطاع المياه ادارة سليمة تستطيع تامين التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة ومعالجة موضوع تلوثها بفعالية وبعيد عن السمسرة والازدواجية ولطالما نعيش في دولة فدرالية الطوائف والمذاهب والمناطق والعائلات ، ولطالما ان المصالح الذاتية والفئوية واستغلال السلطة والنفوذ هي التي تتحكم بمجمل قراراتنا ولطالما الفساد والهدر والسرقة لا تزال تحكم ادارتنا فان مشاكلنا المائية كما مشاكل كل شيء في البلد سوف تبقى قائمة وسوف تتعقد وتزداد صعوبة.